الصباح الاقتصادية
12
العدد 3212 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 29 صفر 1440 - الموافق 7 نوفمبر 2018
Wednesday 7 November 2018 - No.3212 - 11 th Year

الرشيدي: المخزونات النفطية الحالية مستقرة بفضل «اتفاق خفض الإنتاج» التاريخي

هناك اجتماع للجنة مراقبة الإنتاج بأبوظبي في 11 الجاري بهدف مراقبة إنتاج دول «أوبك»

بخيت الرشيدي

يمثل في المقام الأول تقديرا للتضحيات والجهود التي بذلها الكويتيون من أجل إطفاء حرائق النفط التي اشتعلت لنحو تسعة اشهر نتيجة الغزو العراقي الغاشم وبالتالي «لن تنسى ابدا تفانيهم وعملهم الدؤوب وحبهم لبلادهم».

واشار الى ان «الكويت الحبيبة محظوظة بأبنائها هؤلاء إذ لولا جهودهم وتضحياتهم لما كنا حيث نحن اليوم ولذا نتقدم لهم بالشكر الجزيل على قيامهم بالعمل المطلوب لمساعدة الكويت على الوقوف شامخة مرة أخرى».

واعتبر ان يوم 6 نوفمبر 1991 تاريخ مجيد شهد نهاية عملية تدمير متعمدة لـ727 بئرا نفطية اشتعلت فيها النيران منذ 21 فبراير 1991 ما أحدث كارثة بيئية غير مسبوقة تضمنت انبعاث كميات هائلة من الدخان والغازات السامة.

واشار الى انه وبسبب ضخامة وحجم الآبار النفطية المحترقة قدر الخبراء أن إطفاءها سيحتاج إلى سنوات لكن تمت السيطرة على كل الحرائق النفطية في غضون 240 يوما فقط بمشاركة 27 فرقة من الإطفاء العالمية تميز خلالها أداء فريق الإطفاء الكويتي الذي ادهش الجميع.

وقال انه وسع الوقت نجحت فرق الإطفاء التي جاءت من عدة دول في زيادة معدل إطفاء الآبار المحترقة من ثلاث آبار خلال شهر مايو 1991 إلى ثماني آبار يوميا في أكتوبر 1991.

واوضح ان الشركة بذلت ولا تزال جهودا جبارة لإصلاح الأضرار البيئية الهائلة التي نجمت عن الحرائق النفطية.

وذكر ان مجموعة تاهيل التربة وفرقها سعت إلى إعادة تاهيل البيئة وإعادة استخدام او تدوير النفايات النفطية وإصلاح التربة الملوثة من خلال برامج توفر الفرصة لبناء خبرات محلية والمساهمة في الاقتصاد الوطني واستراتيجية ترمي إلى تحقيق معدلات إنتاج مستدامة ورفع مستوى الوعي العام باهمية الحفاظ على البيئة.

واعرب الرشيدي عن شكره لفرق الإطفاء العالمية التي هبت لمساعدة الكويت في وقت الحاجة حيث كانت الجهود الجماعية مفيدة في التغلب على هذه الكارثة البيئية.

من جهتها قالت رئيسة مجلس ادارة الجمعية الكويتية لحماية البيئة وجدان العقاب انه لولا تبني حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لمبادرة المجتمع المدني الكويتية بمنع استخدام البيئة في الحروب ما خرج قرارها الاممي.

واضافت العقاب «ما كنا لنحتفل وما تعافت البيئة الكويتية بالقدر الذي نراه اليوم رغم الجهود المضنية المبذولة من القطاعات المعنية بل وما خرجت البيئة في اي مكان بالعالم من الصراعات العسكرية فإنه الفضل الاميري ونتسبه لاهله وهو حضرة صاحب السمو الامير».

واشارت الى ان يوم (6 نوفمبر) العالمي كان مشروع قانون قدمته الكويت للأمانة العامة للامم المتحدة ووافقت عليه وفقا لمبادرة منظمات مدنية كويتية في طليعتها جمعية حماية البيئة لما لمسته من أهمية وضرورة ملحة.

واضافت انه «انتصارا للحق وللمطلب الكويتي العادل جاء هذا القرار بعدما أصبحت البيئة ضحية أولى ومباشرة للحروب».

ولفتت الى ان المجتمع المدني اجتهد وسعى لإثبات الضرر وأهمية تسجيل موقف أممي ضد التجاوز على البيئة واستخدامها كسلاح ضد البشرية وبمساندة دبلوماسية كويتية وافق المجتمع الدولي أن يحدد اليوم الوطني لذكرى إطفاء آخر بئر مشتعل ليكون اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والنزاعات العسكرية.

واضافت «علينا جميعا ان نقف تقديرا واجلالا للكم الكوكبة الوطنية التي ابهرت العالم وقدمت نموذجا بطوليا ووطنيا نقتدي به اجيالنا المقبلة ابطال واعضاء الفريق الكويتي لإطفاء آبار النفط المشتعلة هذه الدرر التي تزين جبين الارض الكويتية الغالية».

تمت السيطرة على كل الحرائق النفطية المترتبة على الغزو العراقي في غضون 240 يوما فقط

الحجرف: نحتاج بناء تكتل اقتصادي قوي قادر على الوقوف أمام التكتلات العالمية

خلال اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون

نايف الحجرف

اكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف امس الثلاثاء اهمية تحقيق اهداف قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر إقامة تكتل إقتصادي قوي قادر على الوقوف أمام التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.

وقال الحجرف في كلمته باجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي إن العالم يشهد تطورات اقتصادية متسارعة وتحديات متجددة يجب مواجهتها.

وأوضح أن مواجهة تلك التحديات والتطورات يكون من خلال توحيد الرؤى وتعزيز العمل الاقتصادي الخليجي المشترك وتحقيق ما يصبو إليه قادة دول المجلس نحو الوصول الى التكامل الاقتصادي المنشود.

واضاف ان هناك مسؤوليات كبيرة وتحديات جسيمة تقع على عاتقنا لترجمة التوجهات الى برامج عمل وتحويل الطموحات الى واقع ملموس وحشد الطاقات والامكانيات لتحقيق الاهداف المنشودة.

واوضح انه على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققها مجلس التعاون الخليجي خلال الثلاثة عقود الماضية الا «اننا نتطلع وبكل تفاؤل الى تحقيق المزيد منها».

وذكر ان هذا اللقاء والتواصل المستمر بين دول المجلس ما هو إلا وسيلة واداة لتحقيق التعاون الاقتصادي الخليجي مشددا على ان الاجتماع يعد منبرا لتبادل الأراء والأفكار وعرض المواقف بكل وضوح وشفافية لبلورتها في خطة عمل وقرارات جماعية بهدف الارتقاء بالعمل الاقتصادي المشترك.

وبين ان الاجتماع يناقش عددا من الموضوعات ذات العلاقة بالعمل الاقتصادي الخليجي المشترك يهدف النهوض بالسياسات المالية واقتصاد المنطقة بما يسهم في تعزيز التعاون القائم بين دول الخليج واستكمال تحقيق التكامل الاقتصادي المشترك.

واشار الى اهمية اعمال هذه اللجنة والمتخصصة بالجوانب الاقتصادية والمالية لملامستها واقع واحتياجات ورغبات مواطني دول المجلس.

واضاف انه «بالرغم من الإنجازات التي تم تحقيقها على ارض الواقع الا ان الطريق لا يزال طويل لتحقيق آمال وتطلعات شعوبنا».

الدخيل: «المراقبين الماليين» يستهدف تحديد أوجه القصور في أنظمة الرقابة الداخلية وآلية معالجتها

«المالية» كلفت الجهاز بفحص المستندات الخاصة بالمبالغ المقيدة على حساب عهد دفعات نقدية بالخارج

قال رئيس جهاز المراقبين الماليين الكويتي عبدالعزيز الدخيل إن الجهاز يهدف الى بناء نظام رقابي متكامل يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية من خلال تحقيق رقابة مانعة لحدوث الأخطاء والإنحرافات. وأضاف الدخيل أن هذا النظام الرقابي يسعى الى تنفيذ ميزانية الدولة بدقة وتحديد أوجه القصور لمواطن الخلل في انظمة الرقابة الداخلية وآلية معالجتها.

وأوضح ان الجهاز تبنى مطلبا استراتيجيا هاما تمثل بالعمل على تنمية ثقافة الالتزام بالضوابط والتشريعات وتعزيز مبدأ المساءلة بما يتوافق مع تطلعات السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ولفت الى مساندته للسلطتين التشريعية والتنفيذية على حد سواء للقيام بمسؤولياتهما في حدود وإطار إختصاصاته حيث حققت هذه المساندة قيمة مضافة للدور الذي تقوم به السلطتين.

وفي هذا الصدد قال الدخيل ان وزارة المالية كلفت جهاز المراقبين الماليين بفحص المستندات والمطالبات المالية الخاصة بالمبالغ المقيدة على حساب عهد دفعات نقدية بالخارج وكذلك المطالبات المالية الخاصة ببعض مصروفات العلاج بالخارج ورفع تقرير بهذا الخصوص الى وزير المالية.

وعن التعاون مع مجلس الامة الكويتي اوضح الدخيل ان لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية دعت الجهاز في اكثر من مناسبة لإعداد تقارير مفصلة في قضايا مهمة تتعلق بالاموال العامة وشبهات فساد حولها.

وتابع «ان قانون الجهاز جاء منسجما مع برنامج عمل الحكومات المتعاقبة كون الجهاز يساهم في تحقيق آليات حسن المتابعة والتقويم والمحاسبة والاستدامة المالية العامة للدولة على النحو المطلوب في ظل تخصيص الدولة ميزانيات ضخمة لمشاريعها التنموية ضمن رؤية (كويت 2035)».

وشدد على اهمية رفع مستوى العلاقات بين الجهاز من جهة والأجهزة الحكومية من جهة أخرى وتعزيز قنوات الحوار بينهم إضافة الى تدعيم اواصر التعاون مع الأجهزة الرقابية الأخرى.

وبين ان التعاون المثمر بين (المراقبين الماليين) وباقي الأجهزة الرقابية في الدولة من شانه توفير بيانات تساعد متخذ القرار على اجراء المتابعة اللازمة وتحسين القدرات الخاصة بتحليل الارقام والمؤشرات المالية المختلفة.

وذكر ان الجهاز يسعى لاستقلاليته وممارسة دوره الرقابي عبر تحقيق رقابة مسبقة فعالة على الاداء المالي للدولة في إطار قانون إنشائه ولائحته التنفيذية بهدف تعزيز ثقافة الالتزام بالتشريعات وتدعيم سبل المحافظة على المقدرات المالية للدولة.

وقال إن الجهاز أنجز (دليل قواعد واليات متابعة تقارير الجهات الرقابية والإجراءات الواجب اتباعها بشأن الملاحظات والتوصيات) على النحو الذي يحقق متطلبات مجلس الوزراء في هذا الشان.

وبين ان الدليل يهدف الى تعزيز دور (المراقبين الماليين) في المساهمة بإصلاح الاختلالات في تنفيذ الجهات الحكومية لميزانياتها ووقف الهدر معربا عن امله في تحقيق قفزة نوعية للسلطة التنفيذية في التعامل مع تقارير الجهات الرقابية بما يعزز مساعي تطوير الأداء ومبادئ الحوكمة والمساءلة الموضوعية.

وأوضح أن قانون إنشاء الجهاز رقم 23 لسنة 2015 يعتبر من أهم التشريعات الصادرة في السنوات الأخيرة إذ شكل إضافة حيوية لتطلعات الإصلاح المالي والاقتصادي بالدولة عبر المحافظة على المقدرات المالية من خلال تأسيس جهاز رقابي مستقل يعمل بحرفية على تطبيق الرقابة المسبقة بغية تطوير الاداء المالي في الجهات الحكومية.

وأكد حرص الجهاز على أن تكون وثيقة اخلاقيات الوظيفة العامة به ومبادئ السلوك المهني من أولويات عمله إذ انت متضمنة مجموعة المبادئ الأخلاقية والقيم المجتمعية التي تحكم السلوك المهني والوظيفي التي يجب على العاملين بالجهاز التقيد بحدودها والالتزام بواجباتها.

وأفاد بأن (المراقبين الماليين) أولى منذ إنشائه أهمية خاصة لمهنة المراقب المالي من خلال إصدار دليل خاص بأخلاقيات مهنة المراقب المالي بما تحمله من قيم ومبادئ ترتكز على المهنية والحيادية والأمانة.

وأشار الى اهمية إقرار الجهاز آلية لاختيار ممثلي الكويت في الهيئات العليا للرقابة المالية بالمنظمات الإقليمية والعربية والإسلامية.

واعتبر ان هذه الآلية هي استكمال لرؤية قطاع الرقابة المالية في ضرورة أن تكون للجهاز عضوية في تلك الهيئات بهدف الرقابة على مصروفاتها وإقرار حساباتها الختامية و موازناتها لاسيما ان مساهمات الكويت بها دائمة ومستمرة الامر الذي يستوجب المتابعة والتقويم من خلال الجهاز.

وشدد على ضرورة استكمال منظومة تطبيق الرقابة المسبقة على الجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية المنشأة أخيرا والبالغ عددها خمسة جهات عبر فتح مكاتب للمراقبين الماليين تدريجيا لحين استكمال باقي الجهات الحديثة.

واعلن عن عزم الجهاز فتح باب التوظيف لشغل وظيفة المراقب المالي خلال شهر ديسمبر المقبل لسد إحتياجاته وفقا لشروط معينة ستنشر في الصحف المحلية والموقع الالكتروني للجهاز والذي يتم وضع اللمسات الاخيرة لإطلاقه.

وأسس جهاز المراقبين الماليين حسب القانون رقم 23 لسنة 2015 والصادر في يوم 17 مايو 2015 إذ نص على انشاءه كجهاز مستقل يتبع وزير المالية ويشكل من رئيس بدرجة وزير يتولى ادارته وتصريف شؤون وتمثيله في الاتصال بالجهات المعنية.

عبدالعزيز الدخيل

الجهاز يسعى لاستقلاليته وممارسة دوره الرقابي عبر تحقيق رقابة مسبقة فعالة على الأداء المالي للدولة

«KIB» يقدم محاضرة «المهارات الأساسية للتوفير والادخار» بمدرسة مشرف الثانوية للبنات

لقطة جماعية خلال الزيارة

في إطار برنامجه الاجتماعي الهادف لنشر الثقافة المالية والتوعية المصرفية بين الطلبة والطالبات، قام KIB بتنظيم زيارة ميدانية إلى مدرسة مشرف الثانوية للبنات، تخللها إلقاء محاضرة بعنوان «المهارات الأساسية للتوفير والادخار» وذلك بحضور مجموعة من طالبات المدرسة والمعلمات.

وبهذه المناسبة، قال رئيس فريق وحدة الاتصال المؤسسي في البنك، فهد السرحان: «أن KIB يحرص دائما على تنظيم مثل هذه الزيارات لمختلف المدارس في الكويت بهدف تدريب الطالبات على مهارات الادخار والتوفير مما يمكنهن من اتخاذ قرارات مالية فعالة وسليمة في حياتهن اليومية ومستقبلهن العملي.»

مؤكداً أن هذه الزيارة جاءت لتعزيز التواصل مع الطالبات وإثراء معلوماتهن حول الثقافة المالية والمصرفية، إيماناً من البنك بأهمية نشر مفاهيم التوفير والادخار بين أبناء الجيل الصاعد.

السرحان: تدريب الطالبات على مهارات الادخار والتوفير يمكنهن من اتخاذ قرارات مالية فعالة وسليمة في حياتهن اليومية

كما أشار السرحان إلى مدى إيمان KIB بأهمية نشر الثقافة المالية بين مختلف شرائح المجتمع وخاصة الصغار، حيث انه يرى بان تثقيف الأطفال والشباب بمبادئ الادخار وأساسيات الإدارة الجيدة للمال سوف يمكنه من إنشاء جيل واع من الراشدين ذوي البديهة المالية الذين يمكن أن نعتمد عليهم في بناء اقتصاد البلاد.

من الجدير بالذكر أن برنامج KIB الرائد في مجال المسؤولية الاجتماعية، يسعى دائما لتبني وتنظيم الأنشطة الاجتماعية التي تساهم في تطوير وتنمية جميع أطياف المجتمع الكويتي، بالإضافة إلى الخطة الشاملة التي وضعها خلال السنوات الماضية، والرامية إلى ترسيخ الثقافة المالية ونشر الوعي الاقتصادي بين الجيل الصاعد من أبناء الكويت.